الفلسطينية والعربية المحتلة الأخرى، ودعوة الأمم المتحدة إلى الاشراف على انسحاب قوى الاحتلال الاسرائيلية، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره، طبقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٧ ـ مطالبة مجلس الأمن بتحمّل مسؤولياته الكاملة تجاه انتهاكات الكيان الصهيوني لاتفاقية جنيف الرابعة في الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، وامعانه في ارتكابه جرائم الحرب المنوّه عنها في المادتين ٤٩ و ١٤٧، مثل القتل والتعذيب والمعاملة اللاانسانية والنفي والابعاد واعتقال وطرد المواطنين العرب من ديارهم وتشريدهم وبناء المستعمرات الاستيطانية، وإرغام الكيان الصهيوني على الوقف الفوري لهذه الاعمال والممارسات وإعادة المبعدين إلى ديارهم، تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

٨ ـ تكلّف الامانة العامة للجامعة برصد ومتابعة الانتهاكات الخطيرة التي يرتكبها الكيان الصهيوني في الاراضي العربية المحتلة، والتي تشكّل جرائم ضد الانسانية، وابلاغها، تباعاً، إلى الامين العام للأمم المتحدة، لتعميمها كوثيقة في الجمعية العامة ومجلس الأمن.

٩ ـ تكليف الأمانة العامة الاتصال بالمجالس الوزارية والمنظمات العربية المتخصصة، حتى تتولى كل منها، حسب اختصاصها، الاتصال بنظيراتها الدولية، والاقليمية، تجاه الأوضاع الخطيرة في الاراضي المحتلة، سعياً وراء اعلانها عن مساندتها لنضال الشعب الفلسطيني.

ويعبّر المجلس عن شكره لجميع الشعوب والحكومات التي وقفت إلى جانب الشعب الفلسطيني في نضاله ضد الاحتلال الاسرائيلي؛ كما يشيد بالجهود التي تبذلها أجهزة الاعلام الصديقة وذات الاتجاه الموضوعي في مختلف انحاء العالم، لنقل الوقائع الحقيقية لنضال الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة، وكشف وحشية سلطات الاحتلال، وانتهاكها لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها والاتفاقات الدولية.

[نقلاً عن **اليوم السابع**، باريس، ١/٢/١٩٨٨]